«ستاندرد آند بورز»:
التمويل الإسلامي ينمو 10 % في عامي 2023 و2024

لا يزال التمويل الإسلامي يشكل تحالفاً بين لاعبين محليين أكثر مما هو صناعة عالمية، رغم حجم معدّلات النمو التي يسجلها. هذا ما خلص إليه تقرير «ستاندرد آند بورز» حول التمويل الإسلامي الذي جاء بعنوان «النمو خارج الأسواق الرئيسية لا يزال بعيد المنال».

وتوقع التقرير فرص نمو واعدة للأصول الإسلامية ولإصدارات صكوك الإستدامة على عكس إصدارات الصكوك التي ستستمر في التراجع.

إستمرار النمو الخجول

كما توقّع التقرير أن ينمو التمويل الإسلامي بنسبة 10 % في عامي 2023-2024، في حين سجل التمويل الإسلامي في العام 2022 نمواً بنسبة 9.4 % ، بتراجع طفيف عن العام 2021، إذ قدرت نسبة النمو بـ 12.2 % .

وحفّزت كل من السعودية والكويت هذا النمو بنسبة 92 % ، وعزا التقرير ذلك إلى إستحواذ «بيت التمويل الكويتي» على «المصرف الأهلي المتحد».

وكشف التقرير عن إمكانية تحول المصرف الأهلي إلى مصرف إسلامي، وفق خطة الدمج والإستحواذ المقررة خلال السنوات المقبلة.

كما عزّزت رؤية 2030 للسعودية، فرص النمو المستمر للإقراض العقاري بالقطاع، فضلاً عن توقعات بأداء جيد للقطاع المصرفي السعودي، وتوسع خدمات الصيرفة الإسلامية.

كما توقع التقرير أن ينحسر نمو إقتصادات دول الخليج بنسبة 5 % في عامي 2023-2024، نتيجة خفض إنتاج النفط، والذي سينعكس سلباً على الناتج المحلي الإجمالي.

أما جنوب شرق آسيا، فستشهد أسواقه نمواً بنسبة 8 % ، رغم تراجع أداء الإقتصاد في كل من ماليزيا وإندونيسيا.

وبحسب التقرير، فإن تراجع سعر صرف الليرة التركية، والضغوطات التي يتعرّض لها الجنيه المصري، يمثل قيوداً أساسية أمام التمويل الإسلامي، التي لا تزال نسبة مشاركة تركيا ومصر فيه متواضعة.

شح السيولة العالمية

ولم تتغيّر توقعات «ستاندرد آند بورز» حيال التراجع في حجم إصدارات الصكوك، حيث أشار التقرير إلى أن إستمرار الشح في السيولة العالمية، وإرتفاع تكلفتها إلى جانب التعقيد في هيكلة الصكوك والتراجع في إحتياجات التمويل لدى المصدّرين بسبب الفائض المالي، جرّاء إرتفاع أسعار النفط سيشكل رادعاً أمام نمو التمويل الإسلامي في بعض الأسواق، لا سيما تلك التي أعلنت فيها الحكومات خطط تنمية تحولية.

وأفاد التقرير بأن الشركات ستشارك في إصدارات الصكوك، لا سيما في السعودية، إذ يعجز القطاع المصرفي عن تلبية إحتياجات تمويل كل مشاريع «رؤية 2030».

وستضغط إحتياجات التمويل في بعض الدول كمصر وتركيا بإتجاه زيادة زخم إصدارات الصكوك لحشد الموارد اللازمة لتحقيق إستراتيجياتها التنموية.

ولفت التقرير إلى التراجع في إصدارات الصكوك المقومة بالعملات الأجنبية خلال العام الماضي (2023)، متداركاً ما تعانيه السوق بسبب غياب المواصفات والنظم الموحدة.

كما أدّت تحدّيات تطبيق مواصفات AAOIFI 59 في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى خسارة 4 مليارات دولار بين عامي 2021-2022.

وتوقع التقرير أن يستمر زخم التكافل وصناديق الإستثمار، في توصية مباشرة بضرورة زيادة زخم إصدارات صكوك الإستدامة، للمساعدة في عملية التحول في الطاقة النظيفة التي إنتهجتها دول ومصارف إسلامية عدة.

مصرف

ALSALAM BANK

Algeria الجـــزائـر

مصـرف السـلام الجزائـر

يرافقكـم في مشاريعكـم

www.alsalamalgeria.com

tawassol@alsalamalgeria.com

مصرف السلام الجزائر

أرباح «الإمارات دبي الوطني» للربع الأول من العام 2024 ترتفع بنسبة 67 % لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 6.7 مليارات درهم

إرتفعت أرباح بنك الإمارات دبي الوطني بنسبة 67 % لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 6.7 مليارات درهم في الربع الأول من العام 2024، مقارنة بالربع السابق، وبزيادة قوية بنسبة 12 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، مدفوعة بالنمو الإقليمي وزيادة حجم المعاملات وقاعدة التمويل منخفضة التكلفة وعمليات التحصيل الكبيرة للقروض منخفضة القيمة.

وتخطت قاعدة أصول المجموعة حاجز 900 مليار درهم، حيث شهدت قروض الأفراد أقوى أداء لها على الإطلاق في هذا الربع، فيما تم إغلاق صفقات بارزة لقروض الشركات بنجاح في جميع أنحاء المنطقة. كما إرتفع عدد الفروع في المملكة العربية السعودية إلى أكثر من الضعف ليصل إلى 18 فرعاً خلال العام السابق وقام البنك كذلك بتحديث خدماته المصرفية في مصر، حيث ساهمت بصمة البنك الدولية المعززة وقدراته الرقمية على الدفع نحو مزيد من النمو.

ونمت الودائع بقيمة 26 مليار درهم في الربع الأول، مما رسّخ مكانة بنك الإمارات دبي الوطني الريادية في السوق، حيث حققت حملات العملاء والخدمات المصرفية الرقمية والعروض الترويجية زيادة ملحوظة قدرها 21 مليار درهم في الحسابات الجارية وحسابات التوفير منخفضة التكلفة. كما تحسّنت جودة الإئتمان بشكل كبير، وتمكنت المجموعة من عكس مخصصات إنخفاض القيمة على خلفية تنظيم وتسوية المدفوعات وهو ما أتاح للعملاء الاستفادة من ظروف الإقتصاد المزدهر، كما حققت جميع وحدات الأعمال في البنك أداءً متميّزاً.

وقد عززت الأرباح المحتجزة نسب رأس المال، فيما تجعل الميزانية العمومية القوية من بنك الإمارات دبي الوطني قوة إقليمية، مما يوفر منصة مواتية للنمو المستقبلي.

الإمارات الإسلامي يُسجّل أرباحاً قياسية بلغت 811 مليون درهم للربع الأول من العام 2024

إرتفعت أرباح الإمارات الإسلامي إلى مستوى قياسي بلغ 811 مليون درهم في الربع الأول من العام 2024 بزيادة بنسبة 35 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. وقد جاء هذا النجاح المالي المتميّز نتيجة النمو القوي بنسبة 19 % في إجمالي الدخل ومدعوماً بارتفاع كل من مصادر الدخل الممول وغير الممول، وهو ما يُعد بمثابة دليل على بيئة الأعمال السليمة والراسخة وكفاءة الإدارة المالية الإستراتيجية في المصرف. وبالإضافة إلى ذلك، تأتي الزيادة الملحوظة في الأرباح التشغيلية بنسبة 28 % تأكيداً على الكفاءة التشغيلية للمصرف، وتعكس أيضاً التوقعات الاقتصادية الإيجابية في مشهد الاقتصاد الإقليمي المزدهر.

هشام عبدالله القاسم، رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي

وقال هشام عبدالله القاسم، رئيس مجلس إدارة الإمارات الإسلامي: «إنه من دواعي سرورنا الإعلان عن الأداء القوي للإمارات الإسلامي في الربع الأول من العام 2024، والذي تُوّج بإرتفاع صافي أرباح المصرف بنسبة 35 % مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق ليصل إلى811 مليون درهم. وقد نما إجمالي الدخل في المصرف بنسبة 19 % مقارنة بالربع الأول من العام 2023، إلى جانب زيادة بنسبة 9 % في ودائع المتعاملين عن نهاية العام 2023، وتُشكّل أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير 77 % من إجمالي الودائع. وتعكس نتائجنا القوية تركيزنا على تقديم حلول مالية مبتكرة لمتعاملينا مع حرصنا الدائم على تحسين تجربة المتعاملين عموماً والارتقاء بها نحو الأفضل».

أضاف القاسم: «يتوّج الإمارات الإسلامي هذا العام بتحقيق إنجاز مهم، حيث يحتفل بمرور 20 عاماً من التقدم كمؤسسة مالية رائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، مما يؤكد مكانتنا كأحد المصارف الرائدة المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في الدولة. وقد قطع المصرف خطوات كبيرة على مدى العقدين الماضيين في مجالات مثل التوطين والتنوع والشمول والاستدامة وغيرها».

مصرف الراجحي أقوى علامة تجارية مالية في السعودية لعام 2024

أعلن عبد الله بن سليمان الراجحي رئيس مجلس إدارة مصرف الراجحي، تحقيق المصرف أعلى أرباح فصلية منذ إنشائه، حيث بلغت 4,405 ملايين ريال في الربع الأول من العام الحالي 2024، بنسبة زيادة بلغت 6.3 % مقارنة مع 4,145 مليون ريال للربع الأول من العام السابق، وسجل إجمالي دخل العمليات خلال الربع الأول حوالي 7,229 مليون ريال، مدعوماً بنمو صافي الدخل من التمويل والإستثمار بأكثر من 10 % مقارنة مع العام الماضي 2023.

وأوضح الراجحي «أن النتائج المالية للمصرف أظهرت أن حقوق المساهمين من دون صكوك الشريحة الأولى، إرتفعت لتصل إلى 90 مليار ريال، مقابل 83 مليار ريال في العام السابق، وبنسبة إرتفاع بلغت 8.2 %، كما إرتفع إجمالي الموجودات ليصل إلى 836 مليار ريال، بنسبة زيادة بلغت حوالي 7.8 %، كما إرتفعت ودائع العملاء بحوالي 8.6 %، لتصل إلى 604 مليار ريال. وحقق معدل العائد على الموجودات وحقوق المساهمين 2.1 %، و19.3 % تواليا، وأصبح ربح السهم خلال الفترة 1.05 ريال».

وأضاف الراجحي: «أن النمو الذي حققه المصرف في محفظة التمويل رافقه تغطية عالية للتمويلات غير العاملة بنسبة 175 %»، مشيراً إلى بعض المنجزات خلال الربع الأول من العام 2024، حيث نجح المصرف للعام الثاني تواليا بطرح صكوك مستدامة مقومة بالدولار بقيمة مليار دولار ضمن برنامجه للصكوك الدولية. ومن ضمن إنجازات المجموعة، حققت شركة «إمكان» نجاحاً إستثنائياً بإصدارها أكبر طرح للصكوك في قطاع شركات التمويل، حيث نجحت بطرح صكوك من الشريحة الأولى في يناير/ كانون الثاني 2024، بقيمة تجاوزت2.2 مليار ريال، وحظي هذا الإصدار بإقبال عالٍ من المستثمرين الأفراد والمؤسسات».

وعلى صعيد الدور المجتمعي أشار عبد الله الراجحي إلى «أن الربع الأول شهد إستمرار تكفل المصرف بعمليات «زراعة الكلى والتي وصل عدد عملياتها الناجحة إلى 66 عملية زراعة كلى للعام الثالث تواليا، كما شهد إستمرار «برنامج مصرف الراجحي لرعاية الأيتام التعليمي» للعام الثالث تواليا، حيث واصل الملتحقون بالبرنامج وعددهم أكثر من 200 طالب وطالبة رحلتهم العلمية، وتم تسجيل الملتحقين الجدد في 27 جامعة أهلية سعودية في مختلف مناطق المملكة وتوزّعوا على أكثر من 35 تخصُّصاً، شملت التخصُّصات التي إلتحقوا بها الطب البشري والصيدلة والعلوم الطبية والهندسة والطيران، إضافة إلى الأمن السيبراني والقانون وإدارة الأعمال».

وأضاف الراجحي: «أن المصرف قام بتنفيذ العديد من المبادرات المجتمعية خلال شهر رمضان (في العام 2024)، حيث أطلق حملتين للتبرُّع عبر منصتي إحسان وجود الإسكان، كما أطلق حملة لتوزيع وجبات إفطار للصائمين وذلك بمشاركة أكثر من 120 متطوّعاً ومتطوّعة بمجموع 600 ساعة تطوعية».

وختم عبد الله بن سليمان الراجحي قائلاً: «إن المصرف ماضٍ في أداء

عبدالله بن سليمان الراجحي

دوره الريادي والمساهمة الفاعلة في تحقيق أهداف رؤية 2030 كجزء أصيل من العملية الإقتصادية في الوطن، حيث إرتفع تمويل المنشآت المتوسطة والصغيرة بنسبة 24.3%، وزاد التمويل العقاري للمواطنين بنسبة 6.2%، وإزدادت معدّلات المصرفية الرقمية في قطاعي الشركات والأفراد، بالإضافة إلى زيادة توظيف المرأة العاملة في المصرف والشركات التابعة، حيث تشكل نسبة الموظفات 30% من إجمالي العاملين.

أقوى علامة تجارية مالية

من جهة أخرى، حقّق مصرف الراجحي المرتبة الأولى كأقوى علامة تجارية، من حيث القيمة السوقية على مستوى القطاع المالي والبنكي في المملكة العربية السعودية للعام 2024، وفق تقرير «براند فاينانس» السنوي لأقوى العلامات التجارية في المملكة.

وإرتفعت قيمة العلامة التجارية لمصرف الراجحي عن العام الماضي بنسبة 13%، والتي بلغت أكثر من 142 مليار ريال (6.4 مليارات دولار) في العام الحالي2024 .

ويحتل مصرف الراجحي المرتبة 21 عالمياً، بإجمالي أصول بلغت 836 مليار ريال، ورأس المال المدفوع 40 مليار ريال.

ويقول عبدالله الجبر رئيس مجموعة التسويق وتجربة العميل في مصرف الراجحي: «إن هذا التصنيف يُعد حافزاً لمواصلة الريادة وتحقيق النمو على الأصعدة كافة، وتعزيز جودة الخدمات والمنتجات المالية»، مشيراً إلى «أن المصرف وشركاته التابعة يسعى دائماً إلى تقديم أفضل الحلول والخدمات والمنتجات المالية كجزء رئيس في إستراتيجيته نحو منظومة مالية متكاملة». علماً أن «براند فاينانس» تعتمد في منهجيتها لتقييم العلامات التجارية على معايير محددة عدة في ترتيب العلامات التجارية، منها القيمة السوقية وحجم النشاط ومستوى التواجد.

إرتفاع أرباح بيت التمويل الكويتي
إلى 162.8 مليون دينار في الربع الأول من العام 2024

إرتفعت أرباح بيت التمويل الكويتي «بيتك» في الربع الأول من العام 2024 إلى مستويات 162.8 مليون دينار من 162 مليوناً في الربع الأول من العام الماضي. وأرجع «بيتك» هذا الإرتفاع إلى نمو إيرادات الأنشطة الرئيسية للمجموعة.

وإرتفع إجمالي إيرادات التشغيل بنسبة 3.5 **%**، متضمّنة زيادة صافي إيرادات التمويل بنسبة 16.6 **%**.

«بيتك» يفوز بجائزة «أفضل بنك في الكويت» من «يورومني»

من جهة أخرى، حصد بيت التمويل الكويتي «بيتك» 5 جوائز مرموقة من «يورومني» **Euromoney** – المجلة العالمية المرموقة، وذلك ضمن جوائز التميّز المصرفي من المجلة للعام 2024، والتي تم الإعلان عنها خلال حفل توزيع جوائز الشرق الأوسط من «يورومني» في دبي، كتقدير عالمي لجهود البنك ومكانته الرائدة في القطاع المصرفي الإسلامي.

والجوائز هي: أفضل بنك في الكويت، والبنك الأكثر إستدامة في الكويت، وأفضل بنك رقمي في الكويت عن بنك (تم) الرقمي، وأفضل بنك إسلامي في الكويت، فيما فازت شركة «بيتك كابيتال للإستثمار»، الذراع الإستثمارية لمجموعة «بيتك»، بجائزة صفقة التمويل الإسلامي عن صفقة إصدار صكوك بقيمة 2.5 مليار دولار لتركيا.

وتسلّم الجوائز نيابة عن «بيتك»، نائب المدير العام للعلاقات العامة والإعلام يوسف الرويح، ونائب المدير العام للالتزام الرقابي والحوكمة للمجموعة مشعل الشايع، ونائب المدير العام للتحول الرقمي المهندس طارق العجيل، فيما تسلّم جائزة «بيتك كابيتال»، نائب رئيس الخدمات الإستثمارية المصرفية في «بيتك كابيتال» خالد الشامي.

وقد تم إختيار المؤسسات المالية الفائزة بجوائز مجلة «يورومني» للتمويل الإسلامي من قبل لجنة مكوّنة من محرّرين وفريق أبحاث، وذلك بالإستناد إلى معايير محددة مثل الملاءة المالية ومؤشرات الأداء، والخدمات التمويلية المتنوعة والشاملة، بالاضافة إلى عناصر الإبتكار، وحجم البنك وقدرته على تحقيق النمو المستدام، والتعامل مع الظروف المتغيّرة في الأسواق، وتلبية إحتياجات عملائه وتطوره التكنولوجي وإنجازاته في مجال التحول الرقمي. وتمنح «يورومني» هذه الجوائز المرموقة للمؤسسات المالية التي تظهر أداء متميّزاً في قطاعات محددة خلال الأشهر الـ 12 الماضية، حيث تهدف هذه الجوائز إلى تكريم المؤسسات المالية الإسلامية التي ساهمت في تطوير سوق الصيرفة والتمويل الإسلامي وأحدثت أثراً إيجابياً في الأسواق التي تعمل بها.

ويُعتبر الفوز بهذه المجموعة من الجوائز من «يورومني» – المجلة العالمية المرموقة، تقديراً يُضاف إلى سلسلة الإنجازات والنجاحات التي يحققها «بيتك» الذي يُسارع الخطى للإنطلاق نحو تحقيق هدفه المنشود في أن يتبوأ مكانته المستحقة بين أكبر 100 بنك في العالم، وأن يترك بصمة واضحة في دعم التطور والنمو الإقتصادي في دولة الكويت .

ويقول نائب المدير العام للعلاقات العامة والإعلام في «بيتك» يوسف الرويح: «إن هذه الجوائز تؤكد التقدير الذي يحظى به «بيتك» وقوة أدائه، ومتانة وضعه المالي ومكانته الرائدة في الصناعة المصرفية بشكل عام والصناعة المصرفية الإسلامية على وجه الخصوص».

من جانبه، أشار نائب المدير العام للالتزام الرقابي والحوكمة للمجموعة مشعل الشايع، إلى «أن فوز «بيتك» بجائزة «البنك الأكثر إستدامة في الكويت» تجسد جهود «بيتك» في تنفيذ مبادرات ذات قيمة مضافة في نطاق الإستدامة والتوافق مع المعايير البيئية والإجتماعية **ESG** والحوكمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة **SDG**، إلى جانب جودة الأعمال وكفاءة الأداء والتميُّز في تحقيق الشمول المالي وتمكين المرأة وتلبية الإحتياجات المتطوّرة لقاعدة عملائه الكبيرة من مختلف الشرائح».

النتائج المالية لمجموعة بنك دبي الإسلامي للربع الأول من العام 2024

صافي الأرباح يسجل نمواً بنسبة 22 % على أساس سنوي ليصل إلى 1,850 مليون درهم إماراتي

بنك دبي الإسلامي
Dubai Islamic Bank

أعلن بنك دبي الإسلامي، البنك الإسلامي الأكبر في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن نتائجه المالية للفترة المنتهية في 31 مارس/ آذار 2024، حيث سجل صافي الأرباح (ما قبل الضريبة) نمواً بنسبة 22 % على أساس سنوي، ليصل إلى 1,850 مليون درهم إماراتي، نتيجة إرتفاع إجمالي الدخل وتراجع رسوم إنخفاض القيمة.

وبلغ صافي التمويلات وإستثمارات الصكوك بنمو نسبته 3 % حتى تاريخه من العام الجاري، ليصل إلى 277 مليار درهم إماراتي، كما وصل إجمالي الإكتتابات وإستثمارات الصكوك الجديدة في الربع الأول من العام 2024 إلى 21.1 مليار درهم إماراتي، مقارنة مع 20.8 مليار درهم في الفترة نفسها من العام الماضي. وشهد هذا الفصل من العام نمواً صافياً في التمويلات الجديدة ومدفوعات الصكوك لتصل إلى 8.9 مليارات درهم إماراتي مقارنة بـ 1.9 مليار في العام السابق.

وبلغ إجمالي الدخل 5,607 مليون درهم إماراتي مقارنة بـ4,431 مليوناً، مسجلاً نمواً قوياً بنسبة 26.5 % على أساس سنوي.

وحقق صافي الإيرادات التشغيلية نمواً قوياً بنسبة 8.8 % على أساس سنوي ليصل إلى 2,998 مليون درهم إماراتي.

وبلغ صافي الأرباح التشغيلية 2,149 مليون درهم إماراتي، مسجلاً نمواً بنسبة 6.7 % على أساس سنوي، مقارنة مع 2,013 مليون درهم إماراتي في الربع الأول من العام 2023.

وشهدت الميزانية العمومية توسعاً قوياً بنسبة 4 % حتى تاريخه من العام لتصل إلى 327 مليار درهم إماراتي.

وسجّلت ودائع المتعاملين نمواً قوياً لتصل إلى 236 مليار درهم إماراتي، بزيادة قدرها 6 % حتى تاريخه من العام الجاري، حيث تشكل الحسابات الجارية وحسابات التوفير ما نسبته 38 % من قاعدة ودائع بنك دبي الإسلامي.

وتراجعت خسائر انخفاض القيمة لتصل إلى 299 مليون درهم إماراتي مقارنة مع 496 مليون درهم إماراتي في الربع الأول من العام 2023، بإنخفاض كبير قدره 40 % على أساس سنوي.

إرتفاع أرباح مصرف الإنماء إلى 1314.7 مليون ريال (+36 %) في نهاية الربع الأول من العام 2024

إرتفعت أرباح مصرف الإنماء، إلى 1314.7 مليون ريال في نهاية الربع الأول من العام 2024 بنسبة قدرها 36 %، مقارنة بأرباح 969.9 مليون ريال تم تحقيقها خلال الفترة عينها من العام 2023.

وأفاد المصرف، أن سبب إرتفاع الأرباح خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة مع الربع المماثل من العام السابق يعود إلى: إرتفاع دخل الإستثمارات والتمويل بشكل رئيسي نتيجة النمو في حجم موجودات التمويل والإستثمارات وزيادة معدلات الربح، وإرتفاع إجمالي دخل العمليات بنسبة 17.7 %، ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى الزيادة في صافي الدخل من التمويل والإستثمار ودخل رسوم الخدمات المصرفية، ودخل تقييم الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وإيرادات العمليات الأخرى، وقابل ذلك إنخفاض في دخل تحويل العملات، وإنخفاض مصروف خسائر الإئتمان المتوقعة لموجودات التمويل والموجودات المالية الأخرى خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، بسبب إنخفاض التمويل غير العامل بعد تسوية حسابات منخفضة القيمة، وتمويل أصول جديدة ذات جودة ائتمانية أعلى.

وقد عزا المصرف سبب إنخفاض الأرباح خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة مع الربع السابق إلى: إنخفاض صافي دخل الإستثمارات والتمويل نتيجة زيادة تكلفة مصادر الأموال، وإنخفاض دخل تحويل العملات وإنخفاض إيرادات العمليات الأخرى.

وقابل ذلك، إرتفاع في دخل رسوم الخدمات المصرفية ودخل تقييم الإستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، وإنخفاض مصروف خسائر الإئتمان المتوقعة لموجودات التمويل والموجودات المالية الأخرى خلال الربع الأول من العام 2024 مقارنة بالربع السابق نتيجة إنخفاض التمويل غير العامل بعد تسوية حسابات منخفضة القيمة، وتمويل أصول جديدة ذات جودة ائتمانية أعلى.

من جهة أخرى، قرّر مجلس إدارة مصرف الإنماء توزيع أرباح نقدية على مساهميه بنسبة 2.5 % عن الربع الأول من العام 2024.

وأفاد المصرف في بيان، إن إجمالي مبلغ التوزيعات نحو 621.4 مليون ريال، وعدد الأسهم المستحقة للأرباح 2.486 مليار سهم تقريباً، وحصة السهم من التوزيع 0.25 ريال بعد خصم الزكاة.

ولفت البنك إنتباه المستثمرين الأجانب غير المقيمين إلى أن التوزيعات النقدية التي يتم تحويلها عن طريق الوسيط المالي المقيم (عند تحويلها أو قيدها في حسابه البنكي) سوف تخضع لضريبة الإستقطاع بنسبة 5 % طبقاً لأحكام المادة (68) من نظام ضريبة الدخل والمادة (63) من لائحته التنفيذية.

إرتفاع أرباح مصرف أبوظبي الإسلامي بنسبة 32% في الربع الأول من العام 2024

أعلن مصرف أبوظبي الإسلامي، تحقيقه نمواً في صافي أرباحه بنسبة 32 % بعد الضريبة في الربع الأول من العام 2024، لتبلغ قيمته 1.45 مليار درهم، مقارنة مع 1.1 مليار درهم خلال الربع الأول لعام 2023. وتعكس هذه النتائج توجه المصرف الراسخ لتحقيق النمو القوي.

وبلغ صافي الأرباح قبل الضريبة 1.64 مليار درهم، وهو ما يمثل نمواً بنسبة 41 % مقارنة بالربع الأول من العام 2023.

وسجلت إيرادات المصرف في الربع الأول من العام 2024 نمواً بنسبة 24 % لتبلغ2.5 مليار درهم مقابل 2.0 مليار درهم في العام السابق، وذلك بفضل النمو المحقق في جميع شرائح الأعمال والمنتجات.

وسجل الدخل من مصادر التمويل نمواً بواقع 19 % ليبلغ 1.7 مليار درهم مقارنة مع 1.4 مليار درهم في العام الماضي، مدفوعاً بارتفاع أحجام الدخل وتحسن الهوامش.

وسجل الدخل من غير مصادر التمويل نمواً بواقع 35 % في الربع الأول من العام 2024 ليبلغ 827 مليون درهم مقارنة مع 611 مليون درهم في العام السابق، مدفوعاً بنمو الرسوم والعمولات بنسبة 40 %.

ويساهم الدخل من غير مصادر التمويل بنسبة 33 % من الدخل التشغيلي مقابل 30 % في الربع الأول من العام 2023.

وإنخفضت نسبة التكلفة إلى الدخل لتصل إلى معدل 30.4 %، محققةً تحسناً بمقدار 5.3 نقطة مئوية بالمقارنة مع 35.7 % في العام السابق، ما يُعزى بشكل رئيسي إلى نمو الدخل وتحسن الإنتاجية.

كما إرتفع إجمالي الأصول بنسبة 13 % ليصل إلى 195 مليار درهم، نتيجة

نمو إجمالي التمويل بواقع 8 % على أساس سنوي، وزيادة الإستثمارات بنسبة 25 %.

وسجّلت ودائع المتعاملين نمواً بنسبة 13 % لتبلغ 160 مليار درهم بالمقارنة مع 142 مليار درهم إماراتي في الربع الأول من العام 2023، مدفوعةً بنمو ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير بنسبة 9 %، علماً بأن الحسابات الجارية وحسابات التوفير تشكّل حالياً نسبة 66 % من إجمالي الودائع.

وحافظ مصرف أبوظبي الإسلامي على مركز راسخ لرأس المال وبلغ معدل كفاية الشق الأول من حقوق المساهمين 12.6 %، ونسبة كفاية إجمالي رأس المال 17.2 %.

وإستقرّت السيولة النقدية للمصرف عند مستويات سليمة تتماشى مع المتطلبات التنظيمية، مع تسجيل تحسن في نسبة مصادر التمويل المستقرة بلغ 76.6 % ونمو الأصول السائلة المؤهلة بنسبة 20.3 %.

إرتفاع أرباح بنك قطر الدولي الإسلامي بنسبة 6.1 % في الربع الأول من العام 2024

أعلن بنك قطر الدولي الإسلامي عن البيانات المالية للربع الأول من عام 2024 والتي أظهرت نمواً في صافي الربحية بنسبة 6.1 % وبأعلى من متوسط التوقعات، وصولاً الى 335 مليون ريال.

وقد دعم نمو ربحية البنك في نهاية الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري 2024، زيادة إجمالي الدخل بأكثر من 20 % الى نحو 822 مليون ريال، مدفوعاً بإرتفاع إيرادات التمويل ونمو الموجودات التمويلية بنسبة 7.2 % على أساس سنوي الى 37.5 مليار ريال.

وبلغت قيمة الديون غير المنتظمة في نهاية مارس/ آذار 2024، 1.26 مليار ريال، ما يمثل 3.2 % من إجمالي محفظة التمويل، بينما بلغ صافي مخصّص إنخفاض قيمة الموجودات التمويلية 52.2 مليون ريال قطري.

إرتفاع أرباح مصرف الريان القطري إلى 406.1 مليون ريال (+5 %) في نهاية الربع الأول من العام 2024

إرتفعت أرباح مصرف الريان إلى 406.1 مليون ريال (0.04 ريال/ للسهم)، في نهاية الربع الأول من العام 2024، مقارنة بأرباح قدرها 385.0 مليون ريال تم تحقيقها خلال الفترة عينها من العام 2023.

ويعود سبب إرتفاع الأرباح خلال الربع الأول من العام 2024 إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة 24 **%** لتصل إلى 2148.0 مليون ريال مقابل 1737.6 مليون ريال خلال الربع الأول من العام 2023، بالإضافة إلى تراجع صافي خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية بنسبة 21 **%** لتصل إلى 258.9 مليون ريال، مقابل 328.2 مليون ريال خلال الفترة عينها من العام السابق.

ويقول الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني، رئيس مجلس إدارة مصرف الريان: «لقد قدمنا أداء قوياً من خلال أنشطتنا المصرفية داخل قطر وخارجها، إذ إرتفع إجمالي الدخل (قبل مصاريف التمويل) وصافي الدخل التشغيلي بنسب 24 **%** و5 **%** تواليًا، مقارنة بالربع الأول من العام 2023. وخلال هذا الربع، قمنا بإعداد إستراتيجيتنا الجديدة للمدى المتوسط والتي تهدف إلى تحسين خدماتنا المصرفية، وزيادة القيمة لمساهمينا».

من جهته، قال فهد بن عبد الله آل خليفة، الرئيس التنفيذي للمجموعة: «يسرنا أن نعلن عن صافي ربح 406 ملايين ريال قطري للربع الأول من العام 2024، بارتفاع بنسبة 5.5 **%** مقارنة بالربع الأول من العام الماضي. ولا تزال مؤشراتنا المالية الرئيسية قوية، حيث بلغت موجودات التمويل 107 مليارات دولار، وإجمالي أصول البنك 159 مليار ريال قطري، ونسبة كفاية رأس مال صلبة 23.60 **%**».

وأضاف آل خليفة: «ينصبُّ تركيزنا الأساسي في إثراء القيمة لمساهمينا، من خلال تحسين خدماتنا التكنولوجية وتوفير تجربة عملاء فريدة، تزامناً مع الحفاظ على إدارة المخاطر الحكيمة».

سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني، رئيس مجلس إدارة مصرف الريان

فهد بن عبد الله آل خليفة، الرئيس التنفيذي للمجموعة

بنك البلاد يحقق صافي أرباح 643 مليون ريال في الربع الأول من العام 2024

حقّق بنك البلاد صافي أرباح قدرها 643 مليون ريال في الربع الأول من العام 2024 وذلك بنمو قدره 14.9 % مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، يأتي ذلك في حين بلغت موجودات البنك كما في نهاية 31 مارس/ آذار 2024 مبلغ 143.7 مليار ريال، مقابل 135.4 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بإرتفاع قدره 6.2 %، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 15.7 مليار ريال، مقابل 14.1 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، وذلك بإرتفاع قدره 11.5 %.

وأشار البنك في بيانه إلى أن الإستثمارات إرتفعت إلى 23.0 مليار ريال كما في نهاية 31 مارس/ آذار 2024 مقابل 21.3 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق بإرتفاع قدره 7.9 %، وقد شهدت محفظة التمويل ارتفاعاً صافياً لتبلغ 103.3 مليار ريال مقابل 95.5 مليار ريال للفترة المماثلة من العام السابق، بإرتفاع قدره 8.2 %، كما بلغت ودائع العملاء 113.7 مليار ريال مقابل 105.5 مليارات ريال في نهاية الفترة المماثلة من العام السابق بإرتفاع قدره 7.8 %.

وأعلن ناصر بن محمد السبيعي، رئيس مجلس إدارة بنك البلاد النتائج المالية الإيجابية للربع الأول من العام 2024، حيث تجاوزت 643 مليون ريال، مؤكداً أن هذه النتائج تعكس النجاح المتواصل لأعمال البنك بكافة قطاعاته وتؤكد كفاءته واستراتيجيته في طرح المنتجات المصرفية العصرية والمبتكرة التي تلبي تطلعات العملاء.

وأضاف السبيعي «أن هذه النتائج تعكس أيضاً الإستقرار والمكانة المالية القوية التي يتمتع بها البنك والمنسجمة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030»، مؤكداً «أن البنك يلتزم تحقيق مستقبل مستدام للجميع، ويفتخر بالقدرات التنافسية والخطة المتكاملة التي يتبناها»، مشيداً بالجهود المستمرة لفريق الإدارة التنفيذية في تحقيق التميُّز في جميع المجالات المصرفية، معبراً عن ثقته بأن «الفترة المقبلة ستشهد أداءً مميّزاً وقدرة تنافسية أكبر في تحقيق تطلعات العملاء وتحسين التجربة المصرفية الرقمية بشكل أكبر وأوسع، وستُعزز مكانة البنك لدى عملائه ومساهميه وكافة المستثمرين».

وبارك السبيعي تدشين المزيد من فروع بنك البلاد النموذجية في مختلف مناطق المملكة، والتي تهدف إلى تطوير التجربة المصرفية للعملاء، ومواكبة أحدث التطورات التقنية العالمية. وتتميّز فروع الجيل الجديد بتقنياتها العالية وذكائها، وتعمل على الحفاظ على البيئة وتقليل الإنبعاثات الكربونية، وتستخدم مصادر الطاقة النظيفة والمتجددة، والفروع مزوّدة بمحطات لتعبئة الطاقة للسيارات الكهربائية تماشياً مع رؤية السعودية 2030. وتعكس هذه الفروع توجُّه البنك نحو تقديم خدمات أفضل من خلال التصميم العصري والتقنية الحديثة.

ويعتزم البنك توسيع هذه الفروع الذكية في جميع مناطق المملكة، حيث تم تدشين أربعة فروع نموذجية خلال الربع الأول من العام 2024 في مدن ومحافظات المملكة وهي: ينبع، الدمام، مكة والطائف.

إرتفاع أرباح بنك الجزيرة بنسبة 47 % في نهاية الربع الأول من العام 2024

قال الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الجزيرة نايف بن عبد الكريم العبد الكريم «إن الأرباح لبنك الجزيرة خلال الربع الأول من العام 2024، قد شهدت نمواً قوياً بشكل مستمر ومتصاعد»، موضحاً «أن النمو المتواصل الذي شهده المركز المالي في العام الماضي لا يزال مستمراً في الربع الأول من هذا العام، والذي يتماشى مع رؤيتنا وأهدافنا الإستراتيجية».

وأضاف العبد الكريم: «أن الأرباح في الربع الأول من العام 2024 قد بلغت 300 مليون ريال بارتفاع قدره 47 % مقارنة بالربع الأول من العام 2023، وبنسبة 8 % مقارنة بالربع السابق. وأن هذا الإرتفاع كان مدعوماً بارتفاع قدره 13 % في إجمالي دخل العمليات. ويعود هذا الإرتفاع بشكل رئيسي إلى الإرتفاع في صافي دخل التمويل والإستثمار بنسبة 11 %، متبوعاً بإرتفاع دخل العمليات دون صافي دخل التمويل والاستثمار بنسبة 19 % مقارنة بالربع الأول من العام السابق. كما إستمر البنك في إدارة وضبط المصاريف وتكلفة العمليات تماشياً مع خطط النمو في التنوع في الإستثمار في قطاع الشركات والخدمات المصرفية والرقمية، والإستمرار في تحسين تجربة العملاء والإستثمار في الموارد البشرية».

وذكر العبد الكريم «أن مصاريف العمليات قبل مخصص خسائر الائتمان قد شهدت إرتفاعاً بنسبة 4 % مقارنة بالربع الأول من العام السابق، وبإنخفاض قدره 4% مقارنة بالربع السابق وقد شهدت نسبة التكلفة إلى الدخل تحسناً ملحوظاً بشكل سنوي بنحو 5 نقاط أساس لتصل إلى 55.4 %. وقد بلغ مخصص خسائر الإئتمان في الربع الأول من العام الحالي 55 مليون ريال، ما يعكس تحسناً بشكل سنوي بنسبة 8 % وإنخفاض نسبة تكلفة المخاطر إلى 26 نقطة أساس، ما يعكس تحسن جودة الإئتمان للأصول، ويحافظ البنك على نسبة عالية في تغطية التمويل المتعثر».

وأوضح العبد الكريم «أن إجمالي أصول البنك إرتفع إلى 135.8 مليار ريال خلال الربع الأول من العام 2024 بنسبة 14 % مقارنة بالربع الأول من العام السابق، وبنسبة نمو 5 % مقارنة بالربع السابق»، مشيراً إلى «أن محفظة التمويل بلغت 84.1 مليار ريال مرتفعةً بنسبة 17 % مقارنة بالربع الأول من العام 2023، ويعود الإرتفاع بشكل رئيسي إلى النمو الكبير في قطاع الشركات، حيث بلغ ما نسبته 28 %، وهذا النمو كان سبباً لزيادة نسبة وحجم الأصول ذات العوائد المتغيرة».

وقال العبدالكريم: «إن ودائع العملاء استمرت في النمو حيث بلغت 97 مليار ريال مرتفعةً بنسبة 12 % مقارنة بالربع الأول من العام 2023، رغم شدّة المنافسة في السوق خصوصاً في الودائع الجارية، فقد حافظ البنك على نسبة جيدة في حصة ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير في إجمالي الودائع»، مشيراً إلى أنه «خلال الربع الأول من العام الحالي (2024) قام البنك بزيادة رأس المال من 8.200 مليون ريال إلى 10.250 مليون ريال عن طريق منح أسهم وبزيادة قدرها 2.050 مليون ريال من حساب الاحتياطي النظامي، وتهدف هذه الزيادة إلى تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنك ما سيساهم في تمكين البنك من مواصلة تحقيق أهدافه الإستراتيجية».

«الأهلي السعودي» و«التصدير والإستيراد السعودي» يُوقّعان إتفاقيتين لتمكين الصادرات السعودية غير النفطية

توقّيع الإتفاقيتين برعاية المهندس سعد الخلب الرئيس التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد السعودي وطارق السدحان الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي السعودي

وقّع البنك الأهلي السعودي وبنك التصدير والإستيراد السعودي، إتفاقية تأمين تعزيز الإعتمادات المستندية، وإتفاقية مرابحة رئيسية لتمويل تصدير المنتجات السعودية غير النفطية، وذلك ضمن الجهود المشتركة في تعزيز نمو الصادرات السعودية غير النفطية من خلال توفير منتجات ائتمانية وتأمين وحلول تمويلية لتعزيز تنافسيتها في الأسواق العالمية، تماشياً مع تطلعات رؤية المملكة 2030.

وقد تم توقّيع الإتفاقيتين برعاية المهندس سعد بن عبد العزيز الخلب الرئيس التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد السعودي، والأستاذ طارق بن عبدالرحمن السدحان الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي السعودي خلال حفل توقيع الإتفاقيتين في المقر الرئيسي للبنك في مركز الملك عبدالله المالي في الرياض.

من جانب بنك التصدير والإستيراد السعودي، وقّع إتفاقية وثيقة تأمين تعزيز الإعتمادات المستندية ضد المخاطر التجارية والسِّياسية، محمد بن عمر البشر مدير عام الإدارة العامة للتأمين، كما وقّع إتفاقية مرابحة رئيسية لتمويل تصدير السلع غير النفطية، عبداللطيف بن سعود الغيث مدير عام إدارة التمويل، ومن جانب البنك الأهلي السعودي وقّع الإتفاقيتين ناصر بن سليمان الفريح رئيس مجموعة المؤسسات المصرفية والدولية.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك التصدير والاستيراد السعودي سعد الخلب: «يأتي توقيع هاتين الإتفاقيتين ضمن نماذج التكامل التي يعمل عليها بنك التصدير والإستيراد السعودي لتفعيل الشراكة مع المؤسسات المالية المحلية في سبيل تعزيز الاقتصاد غير النفطي، وخلق إقتصاد متنوع وشامل وفق رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال تمكين الصادرات السعودية غير النفطية، وتعزيز الثقة بالمنتجات السعودية»، مشدِّداً على «حرص بنك التصدير والإستيراد السعودي نحو الإستمرار في مضاعفة الجهود للعمل التكاملي مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات المالية والقطاع الخاص، في سبيل تعزيز منظومة التصدير». وتُعد هاتان الإتفاقيتان إضافة جديدة لزيادة نسبة مساهمة القطاع البنكي في تمكين الصادرات السعودية، للإسهام في سدّ الفجوات المالية وتقليل مخاطر عدم السداد للعمليات التصديرية.

البنك العربي الأفضل في الشرق الأوسط للعام 2024

حصل البنك العربي مؤخراً على جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2024»، من قبل مجلة غلوبال فاينانس (Global Financ) العالمية، مقرّها نيويورك، وذلك للعام التاسع توالياً.

ويأتي حصول البنك على هذه الجائزة بناءً على تقييم شامل تمّ من قبل محرّري المجلة المتخصّصين، وإستناداً إلى آراء مجموعة مختصة من المدراء الماليين التنفيذيين والمستشارين المصرفيين ونخبة من المحلّلين من حول العالم.

وإستندت المجلة في إختيارها إلى مجموعة من المعايير الموضوعية شملت؛ نمو الموجودات والربحية والإنتشار الجغرافي وقوة العلاقات الإستراتيجية وتطوير الأعمال والإبتكار في المنتجات، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المعايير المبنية على آراء أبرز محللي الأسهم ومحللي التصنيف الإئتماني والمستشارين المصرفيين وغيرهم من الخبراء في القطاع المصرفي.

ويغطي نطاق جوائز مجلة غلوبال فاينانس Global Finance العالمية نحو 150 دولة ومنطقة حول العالم، تشمل مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادي ودول الكاريبي وأميركا الوسطى ووسط وشرق أوروبا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أميركا وأوروبا الغربية.

وقالت رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي: «يُعد هذا التقدير العالمي وللعام التاسع توالياً، تأكيداً على المكانة البارزة التي يحتلها البنك العربي على صعيد الصناعة المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تعزّزها متانة نموذج أعمال البنك وقدرته على تحقيق نتائج مميزة ومستويات أداء قوية، رغم التحدّيات التي تشهدها المنطقة والعالم».

وأضافت الصادق: «نعمل من خلال نهجنا المؤسسي الراسخ وإستراتيجيتنا الطموحة على توفير الخدمات المصرفية المتكاملة لعملائنا من مختلف القطاعات بالشكل الذي يلبي إحتياجاتهم ويقدم لهم تجربة مصرفية شاملة تعزّزها أحدث الحلول الرقمية، محلياً وإقليمياً».

أكبر مصرفين حكوميين في مصر يدرسان وقف الشهادات ذات الفائدة 27 %

تراجع التضخُّم في مصر يدفع البنوك لوقف الشهادات مرتفعة العائد تدريجاً. في هذا السياق، يدرس مصرفا «الأهلي المصري» و«مصر»، أكبر مصرفين في مصر، وقف الإكتتاب في الشهادات لأجل عام، ذات الفائدة 27% سنوياً، و23.5% بدورية صرف شهرية، وذلك وفق مصادر مصرفية في المصرفين.

يأتي ذلك بعدما تراجعت معدّلات التضخُّم في مصر للشهر الثاني توالياً، لتسجل 22.5% في أبريل/نيسان 2024، مقابل 33.3% في مارس/آذار 2024، وفق الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وأفادت مصادر مصرفية في المصرفين، أن قرار وقف الإكتتاب في الشهادات مرتفعة العائد محل دراسة حالياً من جانب إدارة الأصول والخصوم في المصرفين، ويُتوقع حسمه بشكل نهائي قريباً.

وأضافت المصادر أن المصرفين الحكوميين مستمران في تلقي الإكتتابات في الشهادات الثلاثية ذات الفائدة 30% متناقصة، دون دراسة وقفها حتى تاريخه.

وأكدت المصادر أن تلقي اكتتابات في الشهادات مرتفعة العائد بالبنوك العامة، يؤثر على تكلفة الأموال، رغم إرتفاع الفائدة على أدوات الدين الحكومي.ويُعد تراجع معدلات التضخم للشهر الثاني توالياً، أحد أهم المحفزات لوقف البنوك لبيع الشهادات ذات الفائدة المرتفعة تدريجاً،

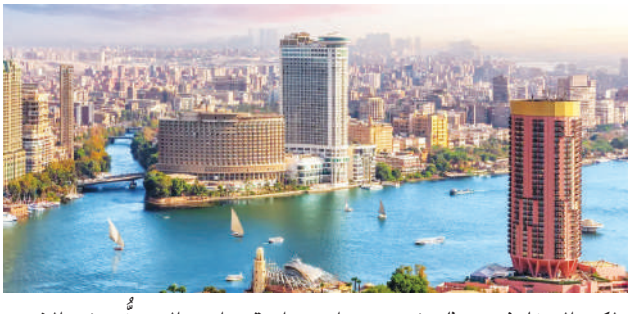

ولكن المخاوف تتمثل في مدى استمرارية تراجع التضخُّم في الشهور المقبلة.

وطرح مصرفا «الأهلي» و«مصر» شهادات مرتفعة العائد في يناير/ كانون الثاني 2024، تزامناً مع إستحقاق نظيراتها ذات عائد 22.5% و25%، ضمن خطط لسحب السيولة ومكافحة التضخُّم المتفاقم ومنع الدولرة.

وإنخفض التضخُّم الأساسي المعد من قبل البنك المركزي المصري إلى 31.8% على أساس سنوي في أبريل/نيسان 2024 من 33.7% في مارس/آذار الماضي.

ورفع البنك المركزي المصري سعر الفائدة 19% خلال عامين تتضمن الزيادة الأخيرة البالغة 6% في مارس/آذار 2024، ليصل سعر العائد إلى مستوى قياسي عند 27.25% للإيداع و28.25% للإقراض.

بنك يجيلك لحد إيدك

أنجز معاملاتك البنكية وخدمات كتير مع الأهلي موبايل / الأهلي نت

احذر
لا تشارك بياناتك أو ارقامك السرية مع أحد

19623

تطبق الشروط والاحكام

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT

رقم التسجيل الضريبي ٤٦٢ - ٠٠٠ - ٢٠

«الأهلي المصري» يجدد شهادة التوافق مع المعيار الدولي لإستمرارية الأعمال ISO 22301: 2019

أعلن البنك الأهلي المصري عن إعادة تجديد توافقه، مع شهادة تأكيد الجودة الخاصة بالمعيار الدولي ISO 22301: 2019 في نظام إدارة إستمرارية الأعمال والممنوحة من قبل المعهد البريطاني للمواصفات القياسية British Standards Institution لمدة 3 سنوات تنتهي في يونيو/ حزيران 2027.

وقد نجح البنك في العام 2018 في الحصول على تلك الشهادة الهامة التي تمنحها هذه المؤسسة العريقة، والتي تلعب دوراً هاماً في وضع المواصفات العالمية المعترف بها في هذا المجال، وبذلك يكون «الأهلي المصري» هو أول بنك وطني يحصل عليها، ويتمكن من الإحتفاظ بها لست سنوات متتالية.

وقال هشام عكاشه رئيس مجلس إدارة «الأهلي المصري»: «إن تجديد شهادة التوافق مع معيار الأيزو ISO 22301: 2019 يُعد تأكيداً على قدرة البنك على مواصلة فعاليته وكفاءته في إدارة عملياته وخدماته المصرفية، وإضافة لدوره المتنامي في خدمة وحماية الإقتصاد القومي وتحقيق الاستقرار المالي والمصرفي مع الحفاظ على أموال المودعين، حيث يأتي تجديد التوافق مع تلك الشهادة لتنضم لباقة الشهادات التي حصل عليها البنك قبلاً، والتي تثبت تميُّز البنك في التطبيق والإمتثال لمتطلبات المنظمة الدولية للمعايير».

«الإستثمار السعودية» (MISA) توقع مذكرة تفاهم مع Ant International لتوسيع أعمالها في المملكة لدعم الإبتكار الرقمي الإقليمي

وقّعت وزارة الإستثمار السعودية (MISA) مذكرة تفاهم مع Ant International تقضي بتيسير آلية توسع أعمالها في المملكة. في هذا السياق، التقى رئيس Ant International، Douglas Feagin مع المهندس صالح خبطي، نائب وزير الإستثمار السعودي في حفل توقيع أقيم في الرياض، للإحتفاء بالشراكة الجديدة، وتوقيع إتفاقية تحدد الأهداف المشتركة على صعيد الإبتكار التكنولوجي، وفرص النمو الإقتصادي في المملكة.

وقد رحبت وزارة الإستثمار بهذه الشراكة، وتدعم خطة توسع Ant International التي تقضي بإنشاء كيان لها في المملكة، إذ ستقدم الوزارة المساعدة عند إستخراج التصريحات والشهادات مساعدةً منها في توسيع وتعزيز عروض خدماتها.

وستلعب السعودية دوراً محورياً في خطة توسع Ant International، إذ إنها ستكون بوابتها الرئيسية لاختراق سوق الشرق الأوسط، حيث تهدف إلى توسيع نطاق خدمات الدفع والخدمات المالية. وسيستفيد التجار المحليون من كل الأحجام من ركوب موجة الرقمنة بغية تحقيق المزيد من النمو.

وقال صالح خبطي، نائب وزير الاستثمار في وزارة الاستثمار السعودية (MISA): «لقد تعاونّا على نحو وثيق مع Ant International في خطة توسعها في المملكة، والتي لن تفيد آلاف التجار في كل أنحاء البلاد فحسب، بل من المحتمل أن يستفيد منها مئات الشركات في كل أنحاء الشرق الأوسط، إذ إننا نشهد نمواً هائلاً في مجال المدفوعات الرقمية في المملكة، ونتوقع أن يستمر هذا الإتجاه في ظل توسع Ant International الذي سيُعزز قطاع الخدمات المالية في المملكة».

بدوره، أوضح Douglas Feagin، رئيس Ant International: «تسنح أمامنا فرصة ذهبية للتوسع في الشرق الأوسط وخصوصاً في المملكة، التي لطالما دعمت الإبتكارات التكنولوجية والرقمنة، مساهمةً في إزدهار مختلف الأعمال».

أرباح بنك القاهرة تنمو بنسبة 129 %
وتسجل 2.4 مليار جنيه خلال الربع الأول من العام 2024

سجل صافي أرباح بنك القاهرة في نهاية الربع الأول من العام 2024 نمواً ملحوظاً بنحو 129 %، حيث بلغ صافي أرباح البنك 2.4 مليار جنيه، مقابل مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023.

وبلغت الأرباح قبل الضرائب مبلغ 3.6 مليار جنيه مقابل 1.9 مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدّل نمو 93 % ، وتأتي تلك النتائج الإيجابية مدعومة بالنمو الذي حقّقه البنك في مختلف أنشطته المصرفية.

وقال طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لبنك القاهرة: «إن إحتفاظ البنك بقوة أدائه خلال الربع الاول من العام المالي 2024 يأتي نتاجاً للعديد من العوامل والمقومات، أبرزها إرتفاع جودة الأصول وقوة الملاءة المالية والسيولة، فضلاً عن جهود التحوُّل الرقمي التي ينتهجها البنك منذ العام 2018، وتنوُّع خبراته، بالإضافة إلى الإدارة الحكيمة للمخاطر بما يُساهم في إستمرار البنك في الحفاظ على النمو الإستراتيجي وتحقيق رؤيته التوسعية وتأكيداً على ريادته ومكانته داخل القطاع المصرفي كأحد أكبر البنوك الرائدة في مصر».

وتابع فايد «أن النتائج الإيجابية التي حققها البنك إنعكست على تحقيق إرتفاع في صافي الدخل من العائد ليسجل 6.4 مليارات جنيه بالمقارنة بـ 3.9 مليارات جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدل نمو 61 %، كما إرتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات ليسجل 1.3 مليار جنيه بالمقارنة بـ 0.8 مليار جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدّل نمو 57 % ، ليصل إجمالي الإيرادات التشغيلية إلى 7.8 مليارات جنيه مقارنة بـ 4.9 مليارات جنيه خلال الفترة عينها من العام 2023 بمعدل نمو 59 %».

«الكويت الدولي» يُرسل إشعاراً
لإسترداد صكوك بـ 300 مليون دولار

أعلن بنك الكويت الدولي إرساله إشعاراً إلى حاملي صكوك سبق إصدارها في العام 2019 بقيمة 300 مليون دولار حيال نيّة الإسترداد، وذلك بعد إستيفاء كافة الإجراءات، وحصوله على جميع الموافقات الرقابية.

وأوضح «الكويت الدولي» في بيان لبورصة الكويت، أنه أرسل إشعاراً لحاملي الصكوك حيال نسبته إسترداد الصكوك الدائمة والمدرجة ضمن الشريحة الأولى لرأس مال البنك، والسابق إصدارها في 10 يونيو/ حزيران 2019، وذلك في تاريخ الإسترداد الأول المحدد في 10 يونيو/ حزيران 2024، موضحاً أنه سيقوم بالإفصاح عن إكتمال عملية الإسترداد بعد التاريخ المذكور.

وكان «الكويت الدولي» قد أعلن مؤخراً عن إتمام إجراءات الإصدار والتسوية للصكوك ضمن الشريحة الأولى لرأس المال بمبلغ 300 مليون دولار، بنسبة 6.625 **%.**

وحسب آخر بيانات مالية معلنة، إرتفعت أرباح البنك خلال الربع الأول من العام 2024 بنسبة 73.7 **%** عند 6.03 ملايين دينار، مقابل 3.47 مليون دينار ربح في الربع المماثل من العام 2023.

مصرف الجمهورية يعقد جمعيته العمومية لعام 2024

عقدت الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية في ليبيا، إجتماعها العادي للعام 2024 في العاصمة طرابلس، في حضور رئيس وأعضاء الجمعية العمومية، وأعضاء مجلس الإدارة، والمدير العام للمصرف، والإدارة التنفيذية، ورئيس هيئة المراقبة، ومحرر عقود معتمد والمساهمين في المصرف.

وذكر مدير مكتب الإعلام في مصرف الجمهورية محمد سعيد أن الإجتماع «خُصّص للإطّلاع والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف للسنة المالية 2023، وعرض تقرير مراجع الحسابات بنتائج فحص ومراجعة الميزانية العمومية والحسابات الختامية للمصرف عن السنة المالية الماضية، كما تم عرض تقرير لجنة المراقبة وتقرير هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية 2023».

وأضاف سعيد بأن الجمعية العمومية لمصرف الجمهورية «صادقت في ختام الإجتماع على الميزانية العمومية والحسابات الختامية للمصرف

عن السنة المالية الماضية، كما تم إعتماد مقترح توزيع الأرباح عن السنة المالية 2023، وتعيين مراجع الحسابات عن السنة المالية المقبلة 2025».

شهادات بنك مصر الإدخارية عام 2024
أعلى عائد ربحي 30 % وشهادة القمة 3 سنوات

أعلن بنك مصر عن إطلاق مجموعة من الشهادات الإدخارية التي تهم الكثير من المواطنين من أجل الحفاظ على قيمة أموالهم، بالإضافة الى تحقيق عائد ربحي كبير، حيث يُعد بنك مصر من بين البنوك المصرية التي تقدم شهادات استثمارية محفزة لعملائها، وأعلن البنك عن إعادة إصدار شهادة «إبن مصر» الإدخارية ثلاث سنوات متناقصة بعوائد مغرية وشروط ميسرة، بهدف تلبية إحتياجات العملاء.

ويسعى بنك مصر لتوفير فرص الإستثمار للجميع، حيث يمكن شراء الشهادات بمبالغ تبدأ من 1000 جنيه ومضاعفاتها، وذلك بسهولة عبر مختلف فروع وقنوات البنك، بدءًا من الفروع التقليدية إلى الإنترنت والموبايل البنكي.

أفضل عائد لـ شهادات بنك مصر 2024

تُعتبر شهادات بنك مصر 2024 فرصة مثالية للإستثمار والإدخار، حيث تقدم عوائد مجزية وتوفر شروط شراء ميسرة للعملاء، وتتميز شهادات بنك مصر 2024 بعوائد مجزية تصل إلى 30% للسنة الأولى، و25% للسنة الثانية، و20% للسنة الثالثة، مع إمكانية سحب العوائد بشكل ربع سنوي أو شهري، ابتداءً من اليوم 6 مارس/ آذار 2024.

شهادة القمة 3 سنوات ذات العائد الثابت

وفي سياق متصل، تم تعديل سعر العائد على شهادة «القمة» ثلاث سنوات ذات العائد الثابت، لتصبح 21.5% سنوياً للإصدارات الجديدة اعتبارًا من 6 مارس/ آذار 2024، مع إستمرار إصدار شهادة طلعت حرب لمدة سنة ذات العائد المجزي.

شروط شراء شهادات بنك مصر 2024

تبدأ فئات الشهادات من 1000 جنيه ومضاعفاتها، وتصدر للأفراد الطبيعيين أو القصّر من المصريين أو الأجانب، مع إمكانية شراء الشهادات عبر الإنترنت والموبايل البنكي BM Online وماكينات الصراف الآلي، أو من أي فرع من فروع البنك المنتشرة في جميع أنحاء البلاد.

خطوات شراء الشهادات

يُمكن شراء الشهادات واقتراض بضمانها، مع إمكانية إستردادها بعد مضي 6 شهور إعتبارًا من تاريخ الشراء، وذلك وفقاً لقواعد الإسترداد والشروط المنظمة، مما يجعلها فرصة إستثمارية مواتية لعملاء البنك.

مصرف الجمهورية JUMHOURIA BANK | المصرف الصديق

خدماتنا الإلكترونية

يقدم مصرف الجمهورية
الخدمات الإلكترونية لعملاءه
ويساعدهم على إجراء معاملاتهم
وإنهاء مهامهم بشكل سريع وسلس

mastercard VISA Plus PAY BUSINESS

خدمة الصراف الآلي ATM

خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016

المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور
في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات
إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly :E-mail
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly :Website
السجل التجاري 429 Commercial Register

هاتف: 45/4442541 21 218+, 35/3334031 21 218+ :Phone
فاكس: 4442476 21 218+ 3332505, 21 218+ :Fax
ص.ب: 685-3224 , سويفت: jamblyltxxx :Swift code: jamblyltxxx , P.O Box: 685-3224

QNB يُعزّز العلاقات التجارية الدولية من خلال رعايته الفضية لمؤتمر جي تي أر الهند 2024

شارك QNB، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا، كراع فضي لمؤتمر جي تي أر الهند 2024، الذي أقيم في مدينة مومباي مؤخراً تحت شعار «توسيع نطاق النمو من خلال التجارة»، وسط مشاركة دولية وإقليمية واسعة لعدد من الخبراء وكبار المسؤولين في قطاعات التجارة، والتكنولوجيا المالية، وسلسلة التوريد، وإدارة المخاطر، وتمويل الصادرات والبنية التحتية، وغيرها.

وجاءت مشاركة المجموعة من خلال فرع QNB الهند في هذا الحدث الهام في إطار حرصها على دعم المبادرات التي تعزز التجارة والتبادل التجاري ونمو الشركات الصغيرة والمتوسطة في أسواق جنوب آسيا، تأكيداً على مكانتها كأحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا.

كما تعكس جهودها في الإرتقاء بقطاع التجارة الإقليمية إلى آفاق أوسع نظراً لما تلعبه من دور هام في دعم التنمية المستدامة.

وقد وفّر هذا الحدث منصة فريدة لـ QNB الهند للتعريف بأحدث خدماته ومنتجاته وابتكاراته التكنولوجية في مجال الخدمات المصرفية للشركات التجارية، والتواصل مع قادة الصناعة وكبريات الشركات المشاركة والعملاء المحتملين، إلى جانب استعراض تجربته الرائدة في توظيف أحدث التقنيات التكنولوجية في القطاع المصرفي ودفع عجلة النمو.

وقال خالد أحمد السادة، نائب رئيس تنفيذي أول – الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات في مجموعةQNB : «تُعتبر التجارة محرّكاً رئيسياً للنمو في أي إقتصاد، ومن خلال دعم هذا الحدث الهام، فإننا نُساهم في دعم فرص التنمية وتعزيز دور قطاع التجارة، الذي يُعد حجر الزاوية للإقتصادات على مستوى العالم. ونفخر بأن نكون جزءاً من هذه المنصة التفاعلية لمناقشة رؤى عميقة حول التجارة الدولية وتبادل المعرفة حول التحديات والفرص والإمكانيات الجديدة في الصناعة المصرفية».

وقد تضمن الحدث عدداً من الجلسات النقاشية بمشاركة أكثر من 45 خبيراً تناولت العديد من المحاور مثل المرونة والمخاطر العالمية ومسار النمو: التقييمات طويلة المدى للتجارة الهندية، القيادة: الإبتكار الرقمي في تمويل التجارة؛ وتحسين التدفق النقدي وتمويل الحساب المفتوح لتلبية إحتياجات رأس المال العامل وغيرها.

تُصنّف مجموعة QNB حالياً على أنها العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في الشرق الأوسط وأفريقيا. وتتواجد مجموعة QNB، من خلال شركاتها التابعة والزميلة، في أكثر من 28 بلداً عبر ثلاث قارات حول العالم، حيث تقدم مجموعة شاملة من أحدث المنتجات والخدمات المصرفية لعملائها. ويعمل في المجموعة ما يزيد على 30,000 موظف في أكثر من 900 فرع ومكتب تمثيلي، مع شبكة أجهزة صراف آلي تضم أكثر من 5,000 جهاز.

الشركة العربية للتكنولوجيا العالمية
أطلقت منصّة المحفظة الإلكترونية في بيروت

(من اليمين) عبدالله الذيب ورمزي الصبوري

عقدت الشركة العربية للتكنولوجيا العالمية مؤتمراً صحفياً في العاصمة اللبنانية بيروت، للإعلان عن منصّة **MATENSA** التي تهدف إلى تسهيل طريقة إدارة الأفراد والمؤسسات لأموالهم.

تضمن المنصة المطوّرة من قبل **AWT** التواصل السلس بين العملاء والجهات التي يتعاملون معها مالياً، كالمصارف والمؤسسات المالية وشركات الإتصالات وغيرها، وهي منصّة مالية إجتماعية شاملة الخدمات وحائزة على ترخيص أيزو 27001 وترخيص مصرف لبنان كمحفظة إلكترونية.

خلال المؤتمر، روى الخبير المالي اللبناني الأسترالي رئيس مجلس إدارة الشركة عبدالله الذيب، أنه رأى «فجوة في مجال التعامل المالي في لبنان، حيث يُواجه القطاع المالي تحدّيات كبيرة، بما في ذلك الإقتصاد القائم على النقد والمعاملات المالية غير الفعّالة، وعدم كفاءة برامج إدارة المعاملات. وبسبب وجود هذه الفجوة، قرّرت الإستثمار في لبنان وإستفدت من خبرتي بوضع قدرات **AWT** لتطوير حلول متقدّمة».

وأضاف الذيب «على مدى السنوات الأربع الماضية، إستعنّا بكفاءات الشباب اللبناني لإنشاء تقنيات مبتكرة، تعزّزت بمنصّة **MATENSA** ذات الهندسة التقنية المعتمدة في إنشائها، من حيث التطوُّر والأمان وإستحالة تعرّضها للتعطيل أو الإختراق وقدرتها على مواجهة هذه التحديات بفعّالية وإحداث تغيير إيجابي».

وأشار الرئيس التنفيذي للشركة رمزي الصبوري إلى أن إنشاء **MATENSA** في لبنان يعزز ثقة عملائهم بهم في كل المناطق، متحدثاً عن التكنولوجيا المستخدمة في المنصة، لافتاً إلى أنها قابلة للتأقلم مع متطلّبات العملاء وتتيح خدمة متقدّمة مع ضمان الخصوصية وسلاسة نظام التشغيل. وقال: «نعمل على إحداث ثورة في التفاعلات المالية اليومية، ونشجّع على الدفع الرقمي الآمن في بيئة سهلة الإستخدام. لقد نجحنا مع منصة **MATENSA** بإجتياز مراحل إختبار حيّة وميدانية صارمة ونحظى بشهادة اعتماد وإشادة من قبل رواد التكنولوجيا المالية».

يُشار إلى أن منصة **MATENSA** مبنية على خمس ركائز أساسية هي:

- المحفظة الالكترونية: تتيح معاملات الدفع بين الشركات والأفراد، إضافة الى المعاملات بين المستخدمين وفق تدابير أمنية تحاكي معايير التقييم العالمية المتّبعة وتحويل الأموال.

- الإدارة المالية: تتيح هذه الميزة إنشاء وإبرام إتفاقات وعقود ثابتة مع جهات توفير الخدمة، مع إمكانية حفظ سجلات مفصّلة لكل العمليات، مع حماية المعلومات الحساسة وميزة التنبيه التلقائي للدفع عند الإستحقاق.

- التثقيف المالي: مع هذه الخدمة، يتمكّن مستخدم المنصة من إدارة أمواله الخاصة بوعي ومسؤولية، ومن خلال الإلتزام بالدفع المؤقت يحصل على مكافآت وتقييمات محايدة للسلوك المالي في خصوصية تامة.

- المتجر الإلكتروني: تشبه هذه الخدمة في تصميمها منصات التواصل الإجتماعي، وتساعد الشركات الصغيرة والمتوسطة والمستهلكين من مستخدمي المنصة على التواصل في ما بينهم.

- تطوير الأعمال: تمتد قدرات **AWT** الى ما هو أبعد من البرمجيات، وتتعاون مع الشركاء لتسويق خدماتهم حيث تقدّم لهم استراتيجيات مجرّبة ومصمّمة وفق الحاجة.

تشمل قائمة الجهات التي يمكنها الإستفادة من منصة **MATENSA** مواقع التجارة الإلكترونية، المؤجرين، الجمعيات الخيرية، النقابات، الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، الدوائر الحكومية، المدارس، صالات الرياضة، التجار وجهات التزويد بالكهرباء.

مع نظرة مستقبلية مستقرة
S&P تؤكد تصنيف إمارة الشارقة عند BBB-/A-3

أكدت وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الإئتماني تصنيف إمارة الشارقة عند BBB-/A-3 مع نظرة مستقبلية مستقرة.

وقالت الوكالة في تقرير لها: إن النظرة المستقبلية تعكس وجهة نظرها بأن حكومة الإمارة ستستحدث تدابير كافية لبدء تحقيق إستقرار في صافي الدين العام للحكومة، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العامين المقبلين.

وذكرت الوكالة أنها تتوقع أن يستقر صافي الدين الحكومي للإمارة عند نحو 54% من الناتج المحلي الإجمالي في حلول العام 2027 بسبب جهود الحكومة التدريجية لضبط الميزانية.

وأضافت الوكالة: أن تكاليف الفائدة في الشارقة ستظل مرتفعة بعد أن ظلّت تزيد على نحو مطرد على مدى السنوات الخمس الفائتة، لتبلغ في المتوسط ما يقارب 30% من إيرادات الحكومة حتى العام 2027، وهي من بين الأعلى في الكيانات السيادية التي تصنفها الوكالة.

وتابعت الوكالة: أن قوة أنشطة القطاع الخاص ستدعم النمو الإقتصادي للإمارة الذي سيبلغ في المتوسط 2.8% سنوياً ما بين عامي 2024 و2027.

وتتوقع «ستاندرد آند بورز» أن يتقلص عجز ميزانية الإمارة ما بين عامي 2024 و2027 بفضل إجراءات الحكومة لتحسين الإيرادات، وتطبيق ضريبة الشركات على مستوى دولة الإمارات ككل، وآفاق النمو الاقتصادي المواتية للشارقة.

لكنها تتوقع في الوقت ذاته، إرتفاع النفقات بما في ذلك تكاليف خدمة الدين، بالمقارنة مع التوقعات المالية متوسطة المدى للحكومة لينتج عن ذلك عجز مالي بنسبة 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي في حلول العام 2027، مقارنة مع مستهدف التوقعات المالية للحكومة متوسط المدى عند 3.4%.

وأضافت الوكالة أنه في العام 2024، إستقر إجمالي الدين الحكومي عند نحو 52% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع مستهدف 49% لتوقعات الحكومة المالية بسبب عوامل غير مرتبطة بالعجز، بما في ذلك تقديم دعم رأسمالي لبنك الشارقة وأنشطة تمويل مسبق.

وأفادت الوكالة أنه بعد أن نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للإمارة 4.6% في العام 2023، فإنها تتوقع أن يتوسع بمعدل 2.8% في المتوسط سنوياً حتى العام 2027، بدعم من النشاط في قطاعات التصنيع والبناء والنقل والتجارة. ولفتت الوكالة إلى أن إقتصاد الشارقة يتسم بالتنوع إلى حد ما، ولا يعتمد بشكل مباشر على صادرات النفط والغاز.

وأضافت الوكالة أنها قد تخفّض تصنيفها للإمارة إذا واصل الدين العام للحكومة الإرتفاع لأسباب عديدة، من بينها التأخير في تطبيق خطة ضبط الميزانية أو ضعف النمو الإقتصادي، إذ إن ذلك قد يزيد تكاليف خدمة الدين الحكومي المرتفعة بالفعل. وعلى النقيض، أفادت أنها قد ترفع تصنيفها للإمارة إذا تعزّز الأداء المالي للشارقة بشكل ملموس، مما يضع صافي الدين العام الحكومي على مسار هبوطي، مشيرة إلى أن ذلك قد يحدث بسبب إجراءات الضبط الإضافية على صعيد النفقات أو توسع قاعدة إيرادات الإمارة.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects over the past 100 years and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr was named the 'Best Provider of Money Market Funds in Africa and the Middle East' for the years 2009 and 2010 and the 'Best Provider of Money Market Funds in the Middle East' for the years 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015. The bank was also named the 'Best Provider of Money Market Funds and Short-Term Investments in the Middle East' in 2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022 and in Africa and the Middle East in 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 44 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 800 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact for the years 2016, 2017, 2018, 2019, 2020 and 2021 and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI) for the seventh year, in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY

BM 19888
Phone بي إم فون

www.banquemisr.com

البنك الدولي يُعيّن أوسمان ديون نائباً لرئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أعلن البنك الدولي تعيين أوسمان ديون نائباً جديداً لرئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سيقود ديون الشراكات الاستراتيجية للبنك مع الدول المعنية وأصحاب المصلحة في المنطقة، وسيرأس محفظة تضم 139 مشروعاً بتمويل يتجاوز 27 مليار دولار. كما سيتولى توجيه عمليات تقديم الدعم الفني والمشورة بشأن السياسات والخدمات الاستشارية في المنطقة.

كما سيواصل البنك الدولي، تحت قيادة ديون، دعمه الحيوي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التصدي للتحدّيات المعقدة والمتعددة الأبعاد. وتتضمن أولويات البنك الدولي، تعزيز التحول الإقتصادي وخلق فرص عمل في القطاع الخاص، تنمية رأس المال البشري من خلال تعزيز الحماية الإجتماعية الشاملة، تحسين أنظمة التعليم والرعاية الصحية، زيادة القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ بدعم مشاريع الطاقة الخضراء والأمن المائي والغذائي، وتطوير البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية.

يشار إلى أن ديون مناصر قوي للمساواة بين الجنسين ودعم الشباب، ويلتزم تعزيز جهود البنك الدولي في البيئات الهشة والمناطق المتأثرة بالصراعات. وتشكل هذه الأولويات محور تركيز رئيسي في جميع مجالات عمل البنك في المنطقة.

حذّر من تبعات أزمة الديون المتنامية في سوق العقارات صندوق النقد الدولي يرفع توقعات نمو الصين إلى 5 % بعد بداية «قوية» في العام 2024

توقَّع صندوق النقد الدولي، أن ينمو الإقتصاد الصيني 5 **%** في العام 2024، بعد أداء «قوي» في الربع الأول من العام الجاري، رافعاً توقّعه السابق الذي كان يبلغ 4.6 **%**؛ لكنه توقّع نمواً أبطأ في السنوات المقبلة.

وأفاد الصندوق في بيان، في ختام مشاورات بعثته للمادة الرابعة، أنه عدَّل الناتج المحلي الإجمالي المستهدف لعامي 2024 و2025 بزيادة قدرها 0.4 **%**؛ لكنه حذر من أن النمو في الصين سيتباطأ إلى 3.3 **%** في حلول العام 2029 بسبب إرتفاع معدلات الشيخوخة وتباطؤ التوسع في الإنتاجية.

وتوقَّع الصندوق لثاني أكبر إقتصاد في العالم أن ينمو 5 **%** في العام 2024، وأن يتباطأ النمو في العام 2025 إلى 4.5 **%.**

ومُني النمو الإقتصادي في الصين بإنتكاسة قوية في السنوات الأخيرة، بسبب أزمة ديون طويلة الأمد في سوق العقارات الذي يمثل ربع الناتج المحلي الإجمالي. كما يرخي ضعف الإنفاق الإستهلاكي والانكماش المستمر بثقلهما على النمو.

ورحَّب صندوق النقد الدولي، بالخطوات الرسمية التي إتُخذت مؤخراً لتعزيز سوق العقار.

وأفاد الصندوق أن «التصحيح المستمر في سوق الإسكان – وهو أمر ضروري لتوجيه القطاع نحو مسار أكثر إستدامة – يجب أن يستمر».

لكنه أضاف أن «حزمة سياسات أكثر شمولاً بغية أن تسهل عملية انتقالية فعالة وأقل تكلفة، مع الحماية من المخاطر السلبية».

وكانت الصين قد أعلنت عن تسجيل نمو أفضل من المتوقع بنسبة 5.3 **%** خلال الربع الأول من 2024، رغم أن التراجع الممتد في قطاع العقارات لا يزال يلقي بظلاله على الطلب المحلي.

وقالت النائبة الأولى للمديرة العامة للصندوق غيتا غوبيناث، في مؤتمر صحافي لعرض نتائج بعثة المادة الرابعة إلى الصين: «إن الأولوية يجب أن تكون لتعبئة موارد الحكومة المركزية لحماية مشتري المنازل غير المكتملة المبيعة مسبقاً، وتسريع وتيرة إستكمالها، مما يمهد الطريق لحل أزمة مطوّري العقارات المتعسرين».

بنك الإسكان
Housing Bank

ستك ذهب

افتح أو غذّ حسابك التوفير لفرصة ربح
جوائز مُوزّعة على جميع المحافظات

للمزيد، امسح الرمز

-تنتهي الحملة بتاريخ 2024/12/31.
-خاضع لشروط وأحكام البنك.

الأخبار الإقتصادية والمالية العربية والدولية

• الرئيس الصيني يدعو لتعزيز الإنفتاح الإقتصادي غرب البلاد

إستضاف الرئيس الصيني شي جينبينغ، ندوة في مدينة تشونغتشينغ الواقعة جنوب غربي البلاد، حول تعزيز التنمية الإقتصادية في المنطقة الغربية، والتي تشمل أيضاً مدن سيتشوان وشنشي وشينغيانغ.

ونقلت وكالة «بلومبرغ» عن شي قوله «إن تنمية المنطقة الغربية تواجه صعوبات»، داعياً العاملين في المنطقة الغربية إلى «تحقيق إختراقات تكنولوجية، وتطوير قواعد التعدين الوطنية وقطاع السياحة».

وفي غضون ذلك، شنت الصين أقسى هجوم لها، على شكاوى الولايات المتحدة حيال الطاقة الصناعية الفائضة.

ونقلت «بلومبرغ» عن دبلوماسي صيني قوله، «أن الاتهام الأميركي يتضمّن «نية خبيثة لكبح وقمع التنمية الصناعية في الصين، بهدف البحث عن وضع تنافسي أكثر ملاءمة وميزة في السوق»، وفق وزارة الخارجية الصينية».

• طيران «ناس» السعودي يتقدم بطلب عروض لـ30 طائرة عريضة البدن

كشف الرئيس التنفيذي لطيران «ناس» السعودي بندر المهنا، عن تقدم شركته بطلب للحصول على عروض لعدد 30 طائرة عريضة البدن، مشيراً إلى أنه من المنتظر أن يتم الإختيار وتوقيع الصفقة خلال العام الحالي 2024، وذلك لمواكبة خطة الشركة الإستراتيجية للنمو والتوسع والمساهمة في تحقيق أهداف «رؤية 2030 » لربط العالم بالمملكة مع 250 وجهة دولية.

جاءت تصريحات المهنا، في مؤتمر «إقتصادات شركات الطيران»، الذي إستضافته مدينة الرياض أخيراً، مؤكداً أن طيران «ناس» الذي تأسس في العام 2007، يُحقق أرباحاً سنوية منذ العام 2015 بإستثناء فترة جائحة «كورونا» 2020.

• «ميدأوشن إنرجي» تستحوذ على 20 % في «بيرو للغاز الطبيعي المسال»

أعلنت «ميدأوشن إنرجي» (MidOcean Energy) وهي شركة للغاز الطبيعي المسال، أسّستها وتديرها شركة «إي آي جي» (EIG) الرائدة في قطاعي الطاقة والبنية التحتية العالمية، إستكمال إتفاقها المعلن سابقاً للإستحواذ على حصة «إس كيه إيرثون» (20 %) في شركة «بيرو للغاز الطبيعي المسال» (PLNG) المالك والمشغل لأول منشأة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في أميركا الجنوبية.

وتشمل أصول شركة «بيرو للغاز الطبيعي المسال» مصنعاً لتسييل الغاز الطبيعي بطاقة معالجة تبلغ 4.45 مليون طن سنوياً، وخط أنابيب مملوك بالكامل بطول 408 كيلومترات بقدرة 1.290 مليون قدم مكعبة في اليوم، وخزانين بسعة 130 ألف متر مكعب، ومحطة بحرية مملوكة بالكامل بطول 1.4 كيلومتر، ومنشأة لتحميل الشاحنات وبقدرة تصل إلى 19.2 مليون قدم مكعبة في اليوم.

• «بنك التنمية» السعودي يموّل الأفراد والمنشآت بـ493 مليون دولار في 3 أشهر

قدّم بنك التنمية الإجتماعية تمويلاً بقيمة 1.85 مليار ريال (493 مليون دولار)، خلال الرُّبع الأول من العام 2024، لدعم وتمكين الأفراد والمنشآت من المساهمة في التنمية الإقتصادية، ومواصلة الجهود نحو تنمية وطنية مستدامة، وفق ما أعلنه وزير الموارد البشرية والتنمية الإجتماعية، أحمد الراجحي، موضحاً أن دعم المنشآت الصغيرة والناشئة خلال الرُّبع الأول من العام الحالي 2024، بلغ 606 ملايين ريال (161.6 مليون دولار) لأكثر من 1700 منشأة، بينما وصل دعم تمكين مجتمع حيوي ومنتج إلى 640 مليون ريال (170.6 مليون دولار)، شمل 12 ألف مواطن من منتجات تنموية إجتماعية عدة، منها الزواج والدعم الأسري والترميم.

• «جنرال موتورز» تتجاوز أهداف نتائج الربع الأول وترفع التوقعات

نشرت «جنرال موتورز» نتائج ربع سنوية تجاوزت أهداف «وول ستريت»، ورفعت توقعاتها السنوية، مشيرة إلى إستقرار الأسعار والطلب على سياراتها التي تعمل بمحركات البنزين، ما أدّى إلى إرتفاع سهم الشركة بنسبة 4.9 % في تداول ما قبل السوق.

ورفعت شركة صناعة السيارات في ميشيغان تقديراتها لأرباح ما قبل الضريبة المعدلة إلى نطاق يُراوح بين 12.5 مليار دولار و14.5 ملياراً، مقارنة بنطاقها السابق المحدد بين 12 مليار دولار و14 ملياراً للعام.
وقال المدير المالي لشركة «جنرال موتورز»، بول جاكوبسون: «كان عملاؤنا يتمتعون بمرونة ملحوظة خلال هذه الفترة من إرتفاع أسعار الفائدة». ورغم صعوبات الشركة في الصين ومع السيارات الكهربائية، فإن أسعار السيارات القوية مع شاحنات تعمل بالبنزين أسعدت المستثمرين.

• مصر تتوقع تحقيق فائض أوّلي 5.75 % من الناتج المحلي في السنة المالية 2024

توقع وزير المالية المصري محمد معيط، أن تحقق الموازنة العامة للدولة، فائضاً أولياً بنسبة 5.75 % من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2023-2024، أخذاً في الإعتبار أثر تحصيل 12 مليار دولار تمثل 50 % من إيرادات مشروع تطوير مدينة رأس الحكمة لصالح الخزانة العامة، التي تعد مورداً إستثنائياً غير متكرر.
وتوقع الوزير معيط في البيان المالي للموازنة العامة لسنة 2024 – 2025، الذى ألقاه أمام مجلس النواب أخيراً، «أن يبلغ العجز الكلّي للموازنة في نهاية السنة المالية الجارية 2024 555 مليار جنيه بنسبة 4 % من الناتج المحلي الإجمالي. أما العجز الكلي المتوقَّع للعام المالي المقبل، فتوقع الوزير أن يبلغ نحو 1.2 تريليون جنيه، بنسبة 7.3 % من الناتج المحلي».

• «غولدمان ساكس»: إحتياج مصر للإقتراض سيتراجع بشكل كبير في الربع الثاني من العام 2024

قال بنك الإستثمار الأميركي «غولدمان ساكس»، إن إحتياج مصر للإقتراض سيتراجع على نحو كبير في الربع الثاني من العام الحالي 2024، بفعل جمع تمويل قياسي في الربع الأول من العام 2024، وعائدات صفقة رأس الحكمة الإستثمارية مع دولة الإمارات، متوقعاً إستمرار الضغط النزولي على العوائد. وأوضح البنك، أن وزارة المالية المصرية أصدرت أدوات دين محلية بقيمة 1.8 تريليون جنيه في الربع الأول من العام 2024، نصفها تقريباً في مارس (آذار) 2024 بعد خفض قيمة العملة في السادس من الشهر نفسه.

• أسوأ أداء لـ «آبل» في الصين منذ العام 2020 شحناتها تراجعت 19 % في الربع الأول من العام 2024

تراجعت شحنات الهواتف الذكية من شركة «آبل» في الصين بنسبة 19 **%** في الربع الأول من العام الجاري 2024، وهو أسوأ أداء منذ العام 2020، حيث تلقت الشركة المصنعة لهواتف «آيفون» ضربة قوية من إطلاق منتجات «هواوي» الجديدة في القطاع المتميّز.

وإنخفضت حصة «آبل» في أكبر سوق للهواتف الذكية في العالم إلى 15.7 **%** في الربع الأول من العام 2024، من 19.7 **%** قبل عام. وهذا يضعها على قدم المساواة تقريباً مع شركة «هواوي»، التي شهدت قفزة في المبيعات بنسبة 70 **%** ، وفقاً لشركة الأبحاث «كاونتربوينت». وفقدت شركة «آبل» تاجها كأكبر بائع للهواتف الذكية في الصين أمام منافستها «فيفو»، وتراجعت إلى المركز الثالث في هذا الربع، تليها شركة «هواوي» التي قفزت حصتها السوقية إلى 15.5 **%** من 9.3 **%** في العام السابق. وإحتلت شركة «هونور»، وهي علامة تجارية كبيرة الحجم إنبثقت عن شركة «هواوي»، المركز الثاني.

• الأرجنتين تسجل أول فائض فصلي في الميزانية منذ أكثر من 15 عاماً

أعلن الرئيس الأرجنتيني الليبرالي خافيير ميلي، أن بلاده حققت أول فائض ربع سنوي في ميزانيتها منذ أكثر من 15 عاماً، وسط برنامج تقشف جذري. وفي مارس (آذار) 2024 وحده، بلغ الفائض نحو 276 مليار بيزو (316 مليون دولار).

وقال ميلي الذي تولى منصبه في ديسمبر (كانون الأول) 2023: «هذا هو الربع الأول الذي يشهد فائضاً في الميزانية منذ العام 2008، وهو إنجاز يجب أن نفخر به جميعاً كدولة، ولا سيما بالنظر إلى الإرث الكارثي الذي كان علينا التغلب عليه».

وأوضح ميلي: «أفهم أن الوضع الذي نحن فيه صعب، لكننا قطعنا أيضاً أكثر من منتصف الطريق. هذه هي المرحلة الأخيرة من الجهد البطولي الذي نقوم به نحن الأرجنتينيين ولأول مرة منذ فترة طويلة، سيكون هذا الجهد يستحق كل هذا العناء».

• عضو بنك إنكلترا: خفض أسعار الفائدة محتمل لكن لا يزال بعيداً

يحتاج بنك إنكلترا إلى سوق عمل أقل توتراً للثقة في بقاء التضخم عند مستوى 2 % ، وفقاً لما قاله عضو لجنة السياسة النقدية في البنك، جوناثان هاسكيل، مشدّداً في الوقت نفسه على أن خفض أسعار الفائدة أمر محتمل لكنه لا يزال بعيداً.

وقال هاسكيل خلال ندوة في كلية «بايز» للأعمال في جامعة سيتي، رداً على سؤال حول ما إذا كان يعتقد الآن بإمكانية استقرار التضخم عند 2 % بدلاً من الإرتفاع في وقت لاحق من هذا العام: «سوق العمل هي المحور الأساسي للتضخم».

وكان بنك إنكلترا قد توقع أخيراً إنخفاض التضخم إلى أقل من 2 % في الربع الثاني من العام 2024، قبل أن يرتفع إلى حوالي 3 % في وقت لاحق من العام، لكن نائب محافظ بنك إنكلترا ديف رامسدن، كان قد قال: إنه «يعتقد الآن أن التضخم قد يبقى قريباً من 2 % ».

• القصبي يعرض الفرص السعودية الواعدة أمام قطاع الأعمال الأميركي

أكد وزير التجارة السعودي ورئيس مجلس إدارة المركز الوطني للتنافسية الدكتور ماجد بن القصبي خلال لقاء مع قيادات من غرفة التجارة الأميركية وكبرى الشركات في الولايات المتحدة، عمق العلاقة التجارية بين البلدين، عارضاً أمامهم منجزات «رؤية 2030» والفرص الواعدة في القطاعات ذات الأولوية. وتناول القصبي التقدم المحرز خلال تنفيذ «رؤية السعودية 2030»، مشيراً إلى أن إقتصاد المملكة يشهد تحولاً أدى إلى فتح كثير من القطاعات الجديدة والفرص الواعدة أمام قطاع الأعمال. كما تم عرض مجالات التعاون بين غرفتي التجارة في البلدين، وتبادل أفضل الممارسات حيال تعزيز مناخ الأعمال في المملكة لجذب الشركات الأميركية.

• فنزويلا تلجأ إلى العملات الرقمية لتجنب عقوبات النفط الأميركية

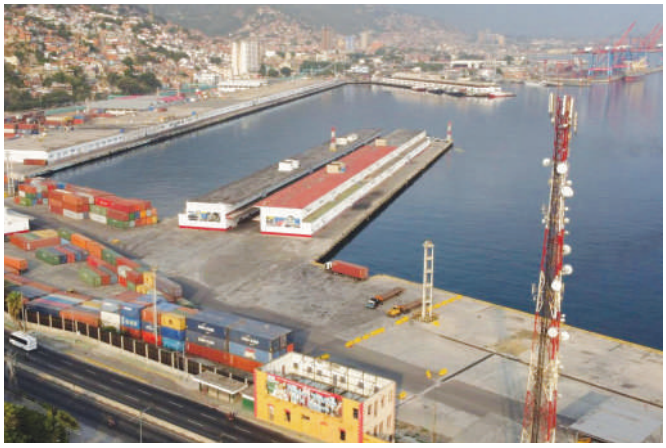

تُخطط شركة النفط الفنزويلية التي تديرها الدولة «بي دي في إس إيه» (PDVSA) لزيادة إستخدام العملة الرقمية في صادراتها من النفط الخام والوقود، مع إعادة الولايات المتحدة فرض عقوبات نفطية على البلاد، حسبما قال 3 أشخاص اطلعوا على الخطة.

وكانت وزارة الخزانة الأميركية قد أمهلت مؤخراً عملاء ومقدمي شركة «بي دي في إس إيه» حتى 31 مايو (أيار) 2024 لإنهاء التعامل بموجب ترخيص عام لم تجدده، بسبب عدم وجود إصلاحات انتخابية. وستجعل هذه الخطوة من الصعب على البلاد زيادة إنتاج النفط وصادراته؛ حيث سيتعين على الشركات انتظار التراخيص الأميركية الفردية، للقيام بأعمال تجارية مع فنزويلا.